بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله و على آله و أصحابه و من والاه
و بعد:
صاحب الفضيلة:
فهذه مجموعة أخبار عن بلادنا السعودية منقولة من موقع (ميدل إيست للأخبار)
في أوقات متفرقة، كلها تصب في موضوع واحد، ألا وهو الضغط على الحكومة السعودية في مجال إخراج المرأة المسلمة في هذا البلد، من عفافها و حشمتها، و تحريرها من دينها بأساليب خبيثة من منظمة دولية يهوديه علمانية، هي هيئة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وهم يضغطون على الحكومة في هذا المجال مطالبين الحكومة بمساواة المرأة بالرجل، و إعطاء المرأة مجال لتفسخ في قيادتها للسيارة و نبذ محرمية الرجل لها و سكنها في الفنادق و الشقق المفروشة وحدها، و غير ذلك من الأمور التي يندى لها الجبين.
فما موقف العلماء و الدعاة و طلبة العلم و أهل الغيرة على الدين و محارم الله.
و أنا إذ أضع هذا الأمر بين يديكم براءة لذمة أدعو إلى تكاتف الجهود و توحيد الصف تجاه هذه الهجمة الشرسة و التي ربما كان لبعض الأيدي الخبيثة من بلادنا دور في تناميها و تفعيلها، فهل نرضى بالذل و الهوان على محارمنا، ايها المسلمون.
رابط الموقع الخاص بأخبار السعودية
http://www.middle-east-online.com/saudi/

أخوكم / عبد الله بن علي الهزاني



الامم المتحدة تنتقد هيمنة الرجل على المرأة في السعودية

صورة قاتمة عن وضع حقوق المرأة في السعودية

الامم المتحدة تفتح النار على السلطات السعودية وتتهمها بـ 'اذلال' المرأة ومنعها من ممارسة حقوقها.

ميدل ايست اونلاين

جنيف - رسمت الامم المتحدة الجمعة صورة قاتمة عن وضع المرأة في السعودية وطلبت من المملكة ان تدرج في قوانينها مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.

وجاء في حيثيات لجنة الامم المتحدة للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة التي تدرس وضع النساء في السعودية، ان الخبراء كشفوا ان "لا الدستور ولاي اي قانون يشير الى مبدأ المساواة بين المرأة والرجل".

وذكر تقرير اللجنة ان مبدأ الوصاية الذي تخضع له المرأة في حالات عدة من الحياة اليومية "يساهم في هيمنة الرجل مع اعتماد قواعد محددة مترسخة ومتأصلة ثقافيا (...) وتمييزية حيال المرأة".

ويطلب التقرير من الرياض الغاء القيود المفروضة على قيادة النساء للسيارات.

وهذه اللجنة التي تضم 23 خبيرا، مكلفة درس تطابق قوانين الدول التي صادقت على معاهدة الغاء شتى اشكال التمييز ضد المرأة.

واعرب خبراء الامم المتحدة عن قلقهم من جهة اخرى من "اعمال العنف بحق النساء" و"عدم وجود ملاحقات او عقوبات" بحق المسؤولين عن هذه الاعمال.

كما لفتت اوضاع الخدم المنزلي انتباه اللجنة التي دعت الرياض الى "اعتماد قانون عمل خاص بالخدم" وان تمنحه المملكة "اولوية".

ولفت انتباه اللجنة ايضا "مستوى الامية المرتفع بين النساء" ما يدل على "تمييز مباشر وغير مباشر". وطلبت اللجنة "اتخاذ تدابير ليكون حق المرأة في التعليم مساويا لحق الرجل".

واشار الخبراء الى ان عدد النساء في الوظائف العامة والحياة السياسية او النساء العاملات بشكل عام "متدن جدا".

وحث الخبراء الرياض على اتخاذ تدابير "لتسريع وتيرة زيادة هذه المشاركة".

++



الى متى؟

'أنصار المرأة' جمعية تدافع عن حقوق النساء في السعودية

السعوديات محرومات من الخروج من المنزل أو قيادة السيارات أو الأكل في المطاعم دون محرم.

ميدل ايست اونلاين

الرياض - قال ناشط سعودي في تصريحات نشرت الاثنين انه يستعد لاطلاق جمعية تعنى بالدفاع عن حقوق المراة في السعودية التي تفرض على النساء سلسلة من القيود، وذلك بعد ان وافقت السلطات على قيامها.

وقال سليمان السلمان، وهو احد مؤسسي المنظمة، في تصريحات نقلتها صحيفة "اراب نيوز" الناطقة بالانكليزية، "بعد سنتين من المفاوضات مع وزارة الشؤون الاجتماعية، تمت الموافقة مبدئيا على طلب لانشاء (جمعية) 'انصار المراة'".

وبحسب السلمان، ستعمل المنظمة التي ستتالف هيئتها التاسيسية من 21 رجلا وامراة بينهم اكاديميون وباحثون، على "مساعدة المراة على تحسين وضعها الاجتماعي والتعليمي والثقافي عبر الدراسات والابحاث".

وذكر السلمان ان "غالبية النساء (في السعودية) يعشن حاليا في ظل هيمنة الرجال. لا يمكنهن ان يكن عضوات فاعلات في المجتمع بسبب القيود".

وليس بامكان النساء في السعودية قيادة السيارات او الخروج من منازلهن بدون تغطية اجسادهن من الراس حتى القدمين، او السفر من دون اذن ازواجهن او الاكل في المطاعم بمفردهن.

وقال السلمان ردا على منتقدي المشروع ان "مساعدة النساء على الحصول على حقوقهن التي يتم تجاهلها او الغاؤها عبر القوانين او العادات، ليس مخالفا للاسلام الذي لم يحرم المراة من حقها بامتلاك مالها الخاص او من قيادة السيارات او اختيار زوجها".

++

First Published 2008-01-21, Last Updated 2008-01-21 14:27:52



انفراجة في صرامة التشريعات السعودية

لأول مرة في السعودية: المرأة ترتاد الفنادق بلا محرم

السلطات السعودية تسمح للنساء بالاقامة في الفنادق والشقق المفروشة وحدهن ولكن شريطة ابلاغ الشرطة.

ميدل ايست اونلاين

الرياض - قالت صحيفة الوطن السعودية ان السلطات قررت السماح للمرأة بالاقامة في فنادق وشقق مفروشة بمفردهن في خروج على القواعد التي تفرض على المرأة عند الخروج من المنزل وضرورة أن يرافقها محرم.

وقررت وزارة التجارة والصناعة السماح للمرأة بالاقامة دون محرم في الفنادق بمجرد إبراز بطاقات الهوية التي تتضمن صورة شخصية على أن تبلغ ادارة الفندق مركز الشرطة الذي يتبعه الفندق مع تقديم نسخة من الوثائق التي تقدمها النزيلة.

وأضافت الصحيفة أن هذه القواعد الجديدة التي تضمنها الأمر السامي الذي صدر الشهر الماضي تم التوصل اليها بالتنسيق مع وزارة الداخلية وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهما جهتان يقول نشطاء في مجال حقوق الانسان انهما تحولان دون تحسين وضع المرأة في المملكة.

ودفعت مخاوف بشأن صورة البلاد في الخارج والرغبة في دمج المرأة في الاقتصاد الوطني أصواتا ليبرالية داخل الحكومة لفتح المزيد من الحريات للمرأة.

ويقول العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز انه يؤيد هذه الاصلاحات بما في ذلك رفع الحظر المفروض على قيادة المرأة للسيارات لكن حين يتقبلها "المجتمع".

وواجه وفد سعودي استجوابا عسيرا أمام لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة في جنيف الاسبوع الماضي.

++

First Published 2008-01-18, Last Updated 2008-01-18 09:31:42



ولاية الذكور اصعب ما تواجهه المرأة في السعودية

استجواب دولي محرج للسعودية بشأن حقوق المرأة

الأمم المتحدة تضع السعودية في قفص الاتهام حول 'تقصيرها' في تحقيق المساواة في المعاملة بين الجنسين.

ميدل ايست اونلاين

جنيف – من ستيفاني نبيهاي

واجهت المملكة العربية السعودية التي مثلت لاول مرة أمام لجنة تابعة للامم المتحدة لمراقبة حقوق المرأة الخميس اسئلة صعبة كما واجهت تحديا لتحقيق المساواة بين الجنسين.

ويوجد لدى لجنة الامم المتحدة لازالة جميع اشكال التمييز ضد المرأة 23 خبيرا مستقلا لمراقبة الالتزام بالاتفاقية الدولية لحقوق المرأة لعام 1979.

وصدقت المملكة اكبر دولة مصدرة للنفط على الاتفاقية في عام 2000 بشرط ان تكون الغلبة للشريعة الاسلامية في حالة وجود تعارض مع احكامها.

وتعرض الوفد السعودي لانتقادات متكررة خلال المناقشة بسبب نظام ولاية الذكور الذي يتطلب من المرأة ان تطلب الاذن عند السفر والعمل و زيارة الطبيب.

وقالت عضو اللجنة ماريا ريجينا تافاريس دي سيلفا خلال الجلسة في جنيف "عندما تكون المرأة حرة في اتخاذ قراراتها في جميع مناحي حياتها فانها في هذه الحالة فقط تكون مواطنة كاملة".

وقالت هيسو شين العضو الآخر باللجنة ان نظام ولاية الذكور "يحكم بالفعل كل مناحي حياة النساء" في المملكة السعودية.

وقالت "دون موافقة الرجل لا تستطيع المرأة ان تدرس او تحصل على رعاية صحية او تعمل او تتزوج او تمارس أعمالا تجارية او حتى تحصل على خدمة سيارة الاسعاف في حالة الطوارئ".

وقال تقرير قدمته الرياض حول الالتزام باتفاقية مناهضة جميع اشكال التمييز ضد المرأة "لا يوجد تمييز ضد المرأة في قوانين المملكة".

وقال زين بن عبد المحسن الحسين نائب رئيس اللجنة السعودية لحقوق الانسان للخبراء ان حقوق الانسان في المملكة السعودية تقوم على اساس احكام الشريعة الاسلامية. وقال ان تعاليم الاسلام تعزز حقوق الانسان.

لكن تطبيق الشريعة الاسلامية في قضية اغتصاب في الشهر الماضي ادى الى انتقادات دولية واثار القلق حول وضع المرأة في هذه الدولة الاسلامية المحافظة حيث يطالب رجال الدين اصحاب النفوذ القوي بالفصل الصارم للاناث.

وفي تلك القضية اصدر الملك عبد الله بن عبد العزيز عفوا عن امرأة تبلغ من العمر 19 عاما صدر حكم بجلدها لانها كانت في صحبة رجل ليس قريبا لها.

وظهرت قضيتها المحرجة الى الضوء لانها خطفت مع رفيقها واغتصبهما سبعة رجال حكم عليهم بالسجن لمدد وصلت إلى خمس سنوات.

واكد مسؤولون سعوديون على التقدم الذي احرزته المرأة فيما يتعلق باتساع نطاق التشغيل والتعليم في البلاد حيث يمكن للنساء الان ان يدرسن القانون والهندسة.

لكن خبراء الامم المتحدة شككوا في قدرة المرأة على الوصول الى الشرطة او القضاء لرفع شكاواهن وفي حقهن في امتلاك الاراضي والحصول على قروض مصرفية خاصة في المناطق الريفية. واعربوا ايضا عن القلق بشأن القدرة على اختيار زوج او الطلاق منه والقوانين التي تمنع المرأة من قيادة السيارات.

وستصدر اللجنة نتائج مناقشاتها حول المملكة السعودية وسبع دول اخرى في نهاية دورتها التي تستمر ثلاثة اسابيع في اول فبراير/شباط.

++



السعودية تواجه اختبارا قاسيا

الامم المتحدة تدعو السعودية الى المساواة بين الجنسين

لجنة الامم المتحدة للقضاء على التمييز في حق النساء توجه انتقادات لاذعة للسعودية وتتهمها بـ 'احتقار'المرأة.

ميدل ايست اونلاين

جنيف - تواجه المملكة العربية السعودية اختبارا قاسيا لسياستها في مجال المساواة في الحقوق بين الجنسين في جنيف حيث تنعقد لجنة الامم المتحدة للقضاء على التمييز في حق النساء كما جاء في تقرير ورد الجمعة.

وخلال الاجتماع الاول الخميس سال خبراء اللجنة الـ23 الوفد السعودي عن وضع النساء منتقدين على سبيل المثال ان يكون للذكر ضعفا نصيب الانثى في الميراث او خضوع النساء لوصاية ولي الامر في ممارسة العديد من شؤون الحياة الجارية.

وذكر احد الخبراء بضرورة وجود محرم للمرأة لكي تتمكن من الدراسة او الوصول الى الخدمات الصحية او الزواج او السفر الى الخارج او امتلاك مؤسسة او حتى الانتقال في سيارة اسعاف في حالة الطوارئ وذلك كما جاء في محضر الاجتماع الذي نشرته الامم المتحدة.

وتساءل الخبير "ما هو الاساس القانوني في المجتمع السعودي الذي يبرر نظام الوصاية هذا؟ وهل من الضروري الابقاء على هذا النظام في القرن الحادي والعشرين ؟".

واشار اعضاء اخرون في اللجنة الى ان موافقة الولي ضرورية لحصول المرأة على بطاقة هوية او تأشيرة سفر. كما وجه الى الوفد السعودي سؤال عن سبب حرمان السعوديات من الحق في قيادة السيارات.

وتبحث اللجنة كيفية تنفيذ الدول الاعضاء لبنود اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة بكل اشكاله التي اعتمدت عام 1979. ومن المقرر ان تعلن اللجنة ما توصلت اليه بشان السعودية في الاول من شباط/فبراير.

وذكر الوفد السعودي بان الرياض وقعت الاتفاقية مع تحفظات تتعلق بالشريعة الاسلامية.

وتتبع السعودية المذهب الوهابي المتشدد الذي يفرض الفصل التام بين الجنسين.

++



عريضة جديدة للملك فهل يتم اهمالها كسابقاتها؟

السعوديات يصررن على حقهن في قيادة السيارات

ناشطات سعوديات يؤكدن حقهن في الحركة بحرية مثل جداتهن وأمهاتهن دون قيود أو ملاحقة.

ميدل ايست اونلاين

الرياض - رفعت ناشطات سعوديات عريضة جديدة للعاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز طالبن فيها مجددا بالسماح للمرأة بقيادة السيارة في 2008،

ووقع على العريضة الجديدة الف سعودي وسعودية حسبما افادت الناشطات على موقع الكتروني تابع لهن.

ودعت الناشطات في خطابهن الذي وجه الى الملك عبدالله في 30 كانون الاول/ديسمبر الماضي ونشر على موقعهن "منبر الحوار والابداع"، الى السماح للنساء السعوديات "بقيادة

السيارة واتاحة المجال لهن لممارسة حقهن في الحركة بحرية مثل جداتهن وامهاتهن من دون قيود او ملاحقة".

وعبرت الناشطات السعوديات الست اللواتي أسسن جمعية للدفاع عن حقوق المرأة في السعودية عن "املهن في ان يكون العام 2008 عاما تنال فيه المرأة السعودية حقها الطبيعي في قيادة سيارتها بنفسها لتحفظ نفسها ومالها واسرتها من الركوب مع سائقين اجانب او سائقي سيارات الاجرة".

وكانت ناشطات سعوديات رفعن في 11 ايلول/سبتمبر الماضي خطابا الى الملك عبدالله لمناسبة اليوم الوطني طالبن فيه بالسماح لهن بقيادة السيارة، ووقع على الخطاب 1100 سعودي وسعودية.

وقالت فوزية العيوني، وهي احدى الناشطات السعوديات الموقعات على العريضتين الاولى والثانية، الاربعاء "اننا سنوالي رفع العرائض كلما حصلنا على الف توقيع جديد"، مشيرة الى "ان الباب لا يزال مفتوحا للتوقيع حتى هذه اللحظة وتتوالى علينا التواقيع الجديدة لنرفع عريضة الثالثة" مرفقة بالف توقيع.

ولفتت العيوني الى ان الهدف من ارسال العرائض رغم عدم حصولهن على اي رد هو "الاثبات ان هناك فئة في المجتمع السعودي بحاجة ماسة الى هذا الحق (قيادة المرأة للسيارة) مع احترامنا للفئة غير المؤيدة له".

وكشفت العيوني انها ستسعى مع زميلاتها الى الحصول على ترخيص لجمعيتهن.

واثار عضو مجلس الشورى المعين محمد ال زلفي جدلا قبل عامين حين اقترح السماح للمرأة بقيادة السيارة ورفض المجلس مناقشة اقتراحه.

وكانت مجموعة من 47 امرأة خرجت في تشرين الثاني/نوفمبر 1990 في 15 سيارة في شوارع الرياض، فتم توقيفهن ومعاقبتهن.

وعام 1991، اصدر مفتي المملكة انذاك الشيخ عبد العزيز بن باز فتوى حرم فيها على المرأة قيادة السيارة.

++